تقرير لجنة التحديات العلمية والتقنية

التى تواجه العالم الإسلامى فى مطلع القرن المقبل

إعداد الدكتور / على على حبيش (*)

مقدمة :

الحقيقة أن ما نشهده أو يوشك أن نشهده ليس نهاية وبداية قرن جديد أو قدوم ألفية ثالثة فحسب ، وإنما هو خاتمة لعصر وافتتاحية لعصر جديد فى مسيرة التاريخ . وإننا حقيقة أمام متغيرات وتحديات هائلة على المستويين الداخلى والخارجى فى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية . والتحديات العلمية والتقنية القائمة والمتوقعة بالغة الكم والكيف والتوزيع والتوجيه ، وهى أيضا بالغة الأثر على الأمة الإسلامية من حيث استمرار البقاء واحتلال موقع على الخريطة العالمية والحضارة المعاصرة ، وتجنب التخلف والتبعية والتيه فى الدروب الخلفية للتاريخ .

والبنود التالية تشير إلى بعض القضايا الأساسية ذات العلاقة بالموضوع المطروح .

أولاً : العلم والتقنية فى رحاب الإسلام :

وفكرة تكامل الإسلام والعلم ليست بالقطع جديدة علينا ، حيث أنه ورد التأكيد عليها متواصلا فى تعاليم الذكر الحكيم ، كما أن النبى محمد صلى الله عليه وسلم أبدى أيضا الكثير من التأكيد على تحصيل المعرفة عن القوانين الكونية والقوانين العامة ، وهو ما حض عليه أصحابه، وطلبه من أتباعه فى حديثه الشريف «اطلبوا العلم ولو فى الصين» وفى قوله الكريم « يوزن يوم القيامة مداد العلماء بدم الشهداء » .

ثانيا : أبعاد التقدم العلمى والتقنى الراهن :

أما المرحلة الثالثة التى يحملها لنا المستقبل التى بدأت بشائرها فى الظهور وهى « مرحلة مجتمع ما بعد الصناعة » فإن قاعدتها الفكرية تقوم على نظرة للعلم بصفة خاصة والمعرفة الإنسانية بصفة عامة . فهى نظرة تسعى لاكتشاف أوجه الشبه والتلاقى

★ - مقرر لجنة التحديات العلمية والتقنية .

بين الفروع المختلفة للعلم بمفهومه التقليدى لتخلص منها بالعموميات التى تربطها سوياً وتشكل منها رؤيا أكثر شمولاً للواقع .

وهكذا ظهرت إلى الوجود منذ الخمسينات رؤى علمية جديدة مثل علوم السيبرنطيقا ونظرية المنظومات العامة ، والمعلوماتية وغيرها .

وعند فحص الخصائص الهامة للتقدم العلمى والتكنولوچى المعاصر لابد لنا أن نتناول ظواهر أساسية تتمثل فى التالى :

الظاهرة الأولى : الاتجاهات العلمية السائدة : تتجسد فى القضايا التالية :

١ - **التكنولوچيا والتنمية :** حيث أن التكنولوچيا تلعب دور جسر .

٢ - **تكامل العلوم :** وهو ضرورة تكامل العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية .

٣ - **الجانب البيئى :** ويشمل استغلال الموارد الطبيعية ، وعلاج الأزمات الناتجة عن التصنيع والطاقة والاستهلاك .

الظاهرة الثانية : سمات غالبة للتقدم العلمى والتكنولوچى الراهن : وتتجسد فى التالى :

١ - إنه يحدث بسرعة وبمعدلات متسارعة وبالتالى القيمة العالية للزمن .

٢ - يؤدى إلى مزيد من ترابط العالم وتداخله .

٣ - يؤدى إلى إزدياد الخاطر على الجنس البشرى .

٤ - يؤدى إلى تقسيم دولى جديد للعمل والاقتصاد العالمى .

٥ - يقود إلى ارتياد مجالات رائدة وجديدة فى العلوم الأساسية .

٦ - الاستثمار المكثف فى البحوث والتطوير والابتكار.

٧ - يقود كل ذلك إلى ازدياد أهمية دور المعرفة العلمية والتكنولوچية .

٨ - أن حروب المستقبل ستكون حروبا من نوع جديد تعتمد فى المقام الأول على القدرات العلمية والتكنولوچية .

٩ - أن مدى التحول التكنولوچى المنشود يتوقف على عدة عوامل منها :

(أ) النمو الذى لا يقاوم للمعرفة العلمية .

(ب) توسع القوى الدافعة داخل التكنولوجيا ذاتها .

(جـ) التنافس على الأسواق بين المؤسسات والشركات الإنتاجية .

(د) الازدياد المستمر فى الطلب الاستهلاكى .

(هـ) يضاف إلى ذلك أن نمو وتوزيع سكان العالم يحتاج ويحدد فى آن واحد أبعاد وطبيعة التغير التكنولوجى الحادث .

الظاهرة الثالثة : الإنتاج الجديد للمعرفة :

لا شك أن هناك شكل جديد لإنتاج المعرفة آخذا فى النشأة والصعود جنبا إلى جنب مع الإنتاج التقليدى للمعرفة . وهذا الشكل أو الصيغة الجديدة لإنتاج المعرفة لا يؤثر فقط على ماهية نوع المعرفة المنتجة ، ولكن أيضا على الكيفية التى يتم إنتاجها ، والمحيط البيئى الذى يتم فيه مواصلة هذا الإنتاج ، والطريقة التى ينظم بها ، ونظم المكافآت التى يطبقها وآليات ضبط جودة المنتج ، وهذه الخصائص الاجتماعية لإنتاج المعرفة مبنية ومترابطة باتساق جيد فى حالة العلوم المنظمة كالفيزياء والكيمياء والأحياء على سبيل المثال . والمتخصصون يسلمون بها كنماذج معيارية لإنتاج المعرفة الصحيحة فى كافة العلوم . وذلك إلى الحد أن العلوم الاجتماعية والإنسانية تحاول تقليد العلوم الطبيعية ، وأن أنساقاً اجتماعية مماثلة قد تم صياغتها للحكم الملائم فى إنتاج المعرفة فى هذه المجالات أيضا . ويمكن القول بصفة عامة أن هناك خصائص محددة مرتبطة بالنوع الجديد لإنتاج المعرفة ، وأن هذه الخصائص تمتلك ترابطا والتحاما كافيا بحيث يمكن أن يطلق عليها شكل جديد من الإنتاج .

الظاهرة الرابعة : تحديات العصر وبيئة التقدم العلمى والتقنى :

إن هناك مجموعتين من العوامل الداخلية والخارجية التى تتحكم فى عمليات تنمية العلم والتكنولوجيا فى أى قطر من الأقطار وتسخيرها لصالح التنمية فيه . فالعوامل الداخلية ترجع إلى ظروف منشأ العلم والتقدم التكنولوجى فى ذلك القطر أما العوامل الخارجية فهى ذات نوعين ، أولهما ترتبط ببنية العلاقات الدولية للقطر ، وثانيهما تتجسد فى العوامل التى ترتبط بالمتغيرات الدولية نفسها .

وبكل تأكيد هناك تحديات العصر التى تواجه كل المجتمعات وخاصة مجتمعات الدول النامية وتؤثر تأثيرا بالغا على تقدمه العلمى والتكنولوجى وتشمل العناصر التالية:

١ - انفجار سكانى مركز فى العالم الثالث .

٢ - انفجار رهيب فى المعرفة .

٣ - ازدياد فى سرعة التطور وأنماط الاستهلاك .

٤ - ثورات اجتماعية انتهت إلى ثورة المعلومات .

٥ - تطور وسائل الإنتاج .

٦ - ظاهرة القرية العالمية وانكماش المسافات .

٧ - تطور الخصائص والنمط السكانى .

٨ - تطور وسائل الإعلام .

٩ - اختلاط الحضارات والثقافات .

١٠ - التوجه نحو التكتلات العملاقة .

١١ - التحول إلى العصر الكونى .

هناك مجموعتان أساسيتان من التغيرات المتوقعة : المجموعة الأولى خاصة بعمليات توليد المعرفة ، والثانية تختص بعمليات الابتكار . فإن فكرة القيام بالبحوث الأساسية غير المهدفة ، وكذلك عزلة العلماء بأعمالهم عن الاهتمامات العالمية آخذة فى التغيير بشكل سريع خصوصا وأن التفاعلات والروابط بين العلم والتكنولوجيا والإنتاج فى تصاعد وتكاتف كبيرين . ويقود هذا الاتجاه فى الدول المتقدمة وبشكل سريع إلى انتشار ظهور تنظيمات مؤسسية جديدة للعمل العلمى تشترك فيها الجامعات والمعامل الحكومية والصناعة .

أما عمليات الابتكار التكنولوجى فقد أصبحت وبصورة متزايدة خاضعة إلى منهج منظومى متكامل ، فلكى يتم الابتكار وخاصة فى الدول المتقدمة ، نجد من الضرورى أن توضع معا عناصر ومكونات تكنولوجية عديدة ومتنوعة ، وتشترك فى العمل مؤسسات متنوعة « مثل المكاتب والهيئات الاستشارية ، وموردى الاحتياجات ، والوكالات الحكومية ، والهيئات القانونية ، والبنوك وغيرها » بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الابتكار ، وتزيد من الاحتياج للقدرات الإدارية ، وتجعل من دعم الحكومة لنشاطات الابتكار أمراً هاماً وحيويا .

وإن الأثر الشائع الذي تخلفه في البلدان الإسلامية والنامية مجالات العلم والتكنولوجيا الجديدة والناشئة يطرح قضايا تمثل تحديا لتلك البلدان ، نظرا لأن هذه التطورات تخلف أثرا مباشرا على القدرة الإنتاجية التنافسية ، وعلى ظروف العمالة والعمل ، وعلى التجارة الدولية من خلال الاستعاضة بالمنتجات والمواد الجديدة ، وعلى البيئة ، بالإضافة إلى تأثيرها على التعليم والصحة والاتصالات وأسلوب الحياة العام . ومن المرجح أن تفضي زيادة استخدام الإلكترونيات الدقيقة ، المنطوي على زيادة التشغيل التلقائي والكفاءة ، إلى فقدان الميزة النسبية التي توفرها الأيدي العاملة الرخيصة في البلدان النامية ، مما يجعل العمليات الإنتاجية الموجودة حاليا من مخلفات الماضي .

وهذا يمكن أن يفضي بدوره إلى مزيد من إعادة توزيع الثروة لصالح البلدان التي تستخدم تكنولوجيا من هذه الإيجابية والسلبية لهذه الاتجاهات في عمليات التنمية . وهذه التغييرات تحمل العديد من البلدان النامية على إعادة توجيه جهودها في مجال العلم والتكنولوجيا بشكل رئيسي .

رابعاً : السمات العامة لواقع البحث العلمي والتطور التقني في الدول الإسلامية :

تشير إحدى الدراسات الهامة للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى أن للبلدان الإسلامية في الوقت الحاضر اقتصاديات ضعيفة جدا ، ومعظم هذه البلدان تعتمد على تصدير المواد الخام ، والنشاطات العلمية والتكنولوجية في حدها الأدنى ، والصناعات مستوردة وتعتمد على الغير ، والتعليم والتدريب ضعيفان . والإنتاج منخفض بسبب الافتقار إلى التكنولوجيا الصحيحة وإلى التطبيق العلمي للمعارف والخبرات .

وهناك العديد من القضايا الواجب مواجهتها والتعامل معها في مجالات اختيار ونقل التكنولوجيا ، وإزالة العقبات أمام بناء واستغلال طاقات المعرفة العلمية والتكنولوجية من أجل التنمية ، وتحقيق التعاون الإقليمي بين الدول الإسلامية . كما أن استمرار الدول الإسلامية في الاعتماد على جامعات الغرب والشرق في تكوين طاقاتها العلمية المتخصصة قد حال دون قيام محاولات جادة لتأسيس قواعد ذاتية راسخة للبحث العلمي والتقنية فيها .

أما عن أوضاع الجامعات الإسلامية فإنها باستثناء الجامعات الإسلامية التقليدية مثل الأزهر والقرويين والزيتونة وغيرها من الجامعات الدينية العتيقة ، فإن الجامعات

الإسلامية فى معظمها حديثة النشأة ، فعمر معظمها لا يتعدى الأربعين سنة . وبلا شك هى نشأة مستعجلة تحت ضغط التوسع الهائل للتعليم الابتدائى والثانوى فى أغلب الدول الإسلامية ، وتحت ضغط النمو السكانى الهائل اكتسبت معظم هذه الجامعات طابعها القائم بحيث جعلت الاستجابة الكمية فى الكثير من الأحيان على حساب الاعتبارات الكيفية والنوعية . وهذا ما جعل معظم الجامعات الإسلامية الحديثة عبارة عن محتشدات طلابية تفتقد الشروط الرئيسية التى تسمح للعملية التعليمية بأن تؤدى وظيفتها ورسالتها .

فسواء من حيث البنيات أو التجهيزات (المختبرات والمعدات المختلفة) أو من حيث المكون العلمى أو المردودية ، فإن هذه الجامعات ما تزال فى معظمها جامعات تعانى الكثير من مظاهر النقص .

وعلى الرغم من بلوغ عدد الجامعات فى دول العالم الإسلامى المعاصر أكثر من ٢٢٤ جامعة ، بالإضافة إلى٣٣٥ معهدا علميا عاليا ، وحوالى ٩٠٠ من مراكز البحوث ، إلا أن هذه جميعها مع هيئات تدريسها وخريجيها لم تتمكن بعد من تحقيق نهضة علمية وتقنية حقيقية تعين على جبر الهوة الكبيرة بيننا وبين الدول المتقدمة فى ذلك .

يضاف إلى ذلك انعدام التخطيط والتنسيق والتعاون الفعال بين مختلف المؤسسات العلمية والتقنية فى العالم الإسلامى المعاصر مما أدى إلى تفتيت الجهود وتكرارها فى خطوط قصيرة متوازية فى وقت ندرك فيه أن من عوامل تفوق كل من الولايات المتحدة الأمريكية الجماعة الأوربية هو اتحادها ، وتحركها كتجمع بشرى هائل ، فوق مساحات أرضية شاسعة ، بتخطيط واحد ، وهدف محدد .

خامساً : طبيعة ودرجة تعقد المعوقات الرئيسية للتقدم العلمى والتقنى فى الدول الإسلامية :

يمكن تصنيف هذه المعوقات بصورة عامة تحت ثلاثة عناوين هى :

١ - عقبات تمنع أو تعوق الاختيار أو الحصول على العلم والتكنولوجيا الملائمين لعمليات التنمية .

٢ - عقبات تحول دون تنمية وجود بنية أساسية ودائمة للعلم والتكنولوچيا .

٣ - عقبات تعوق وضع سياسات علمية وتكنولوچية على المستويين الوطنى والإقليمى ، والتى بدونها لا تتم أو تتعطل الاختيارات الصحيحة لمجالات العلم والتكنولوچيا ، وتكبح أو تحد من استخدام المعرفة العلمية والمعرفة الفنية لأغراض التنمية .

وهذه المعوقات تتجسد أيضا فى ثلاثة مستويات - الوطنية ، والإقليمية ، والدولية - وفى عدد من المجالات المحددة .

ولابد لنا هنا وبالتوافق مع الموضوع المطروح للدراسة يجب إعطاء انتباه خاص للمعوقات ذات العلاقة بنقل ، ومواءمة ، وتطوير التكنولوچيا ، وعلى سبيل المثال :

١ - الافتقار إلى وجود سياسات علمية وتكنولوچية واضحة وصريحة .

٢ - قلة توافر المعلومات والخبرة لتقويم التكنولوچيا المنقولة ، وأحسن الطرق المناسبة لاحتيازها .

٣ - عدم توافر الإطار القانونى الملائم الذى يتم من خلاله للأطراف المعنية تقرير حقوقهم والتزاماتهم الضرورية فى عمليات نقل التكنولوچيا .

٤ - ندرة الموارد المالية اللازمة للمبادلات التكنولوچية .

٥ - اعتماد قطاع الإنتاج على التكنولوچيا المستوردة .

٦ - ارتباط التكنولوچيا المستوردة بشروط المعونة الأجنبية .

سادساً : الرؤى الإسلامية تجاه التقدم العلمى والتقنى :

لاشك أن هناك دور رائد لمنظمة المؤتمر الإسلامى ولجنتها الموقرة للعلوم والتقنية والمنظمة الإسلامية للعلوم والتقنية والتنمية ، وكذلك للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة . ولقد قامت بجهود بارزة وتنفيذ الكثير من الدراسات والمؤتمرات والندوات العلمية والمؤسسات الإسلامية التى ظلت تناقش وتوضح الاحتياجات العاجلة لإحداث التنمية التكنولوچية للعالم الإسلامى ... وقد تركزت هذه الاحتياجات على ما يلى :

١ - النهوض بإنشاء أو دعم الهيئات والمراكز الإسلامية المعنية بالتنمية العلمية والتكنولوچية .

٢ - وضع استراتيجية أو خطه إسلامية للتنسيق والتكامل فى مجالات العلم والتكنولوجيا .

٣ - تشجيع العمل الإقليمى والتحكم فى عمليات نقل ومواءمة التكنولوجيا .

٤ - تقوية السياسات والمؤسسات الوطنية لبناء القدرات التكنولوجية المحلية .

٥ - تشييد نظام إنذار مبكر لتبصير الدول الإسلامية بتطورات التقدم فى مجالات العلم والتكنولوجيا فى العالم الخارجى ، وأثر ذلك على تلك الدول .

سابعاً: دور الجامعات الإسلامية فى مواجهة التحديات العلمية والتقنية :

عندما ناقشت لجنة التحديات العلمية والتقنية هذا الموضوع توصلت إلى العديد من الآراء التى يمكن إيجازها فى التالى :

١ - لا شك أن الإسلام يحتاج فى وقتنا الراهن الدفاع عنه بواسطة العلوم الدنيوية حتى يستطيع مقاومة التيارات الموجودة ضده .

٢ - هناك ضرورة لإحداث صحوة فى العالم العربى والعالم الإسلامى .

٣ - لابد أن يكون هناك خط بين التعليم والجامعات والمجتمع .

٤ - لا شك أن الضوابط على نتائج البحث العلمى يثير جدلا حول نواحى القيم . وهناك ضرورة لتوفير العقلية التى توظف العقلية الإسلامية التى تساعد على توجيه العلوم لصالح المسلمين .

٥ - إن دراسات وموضوعات التحديات العلمية والتقنية تخص الجامعات والمعاهد فى الدول الإسلامية بما فى ذلك الدول التى بها أقليات إسلامية . وإن المعنى المقصود هنا يضم جامعات إسلامية متخصصة فى الإسلاميات ، وأخرى متخصصة فى الجوانب العلمية . ثم جامعات فى دول إسلامية ولها دور ، وجامعات إسلامية فى الدول ذات الأقليات ولها دور آخر ، ويتطلب منا فى هذا توافر صورة مسحية لخريطة الجامعات فى الدول الإسلامية وما هى هياكلها ومقوماتها التنظيمية وأنواع الدراسات والبحوث فيها . وما هى وظيفة الأقسام فى كل منها ، وما هى الصلات بين البحوث فيها . والتطبيقات التكنولوجية فى المجالات الاقتصادية وغيرها .

٦ - أما من حيث المقترحات فهل نبنى معاهد ومراكز جديدة فى هذه الجامعات أى الاحتياج إلى مؤسسات أخرى ، أم هل يقترح إعداد وتوفير جوائز محددة يتقدم لها المشتغلون بالعلم والتكنولوجيا على مستوى الجامعات الإسلامية لمختلف الفروع العلمية والتكنولوجية (مثلا أربعون جائزة فى الفروع المختلفة) ويراعى أن هذه الجوائز تقوم بتنشيط وحفز تقدم العلوم والتكنولوجيات البحتة والتطبيقية فى الدول الإسلامية .

٧ - تختلف الواجبات فى الجامعات الإسلامية وفق التخصصات العلمية ، وسوف نأخذ بتقسيم يميز بين ثلاثة أنواع من الكليات والمعاهد والأقسام فى تلك الجامعات . الأول هو المختص بالدراسات فى مجال العلوم الأساسية ، والثانى هو المختص بالعلوم التطبيقية ، والثالث هو المعنى بالعلوم الإنسانية عامة والدينية خاصة .

٨ - فإن أول التحديات الرئيسية هو صياغة برامج طويلة الأجل تتفق وأولويات التنمية فى الدول التى تخدمها هذه الجامعات ، وهو ما يطلب وضوحا لهذه الأولويات ، تستطيع الجامعات نفسها الإسهام فيه بالاشتراك مع المؤسسات البحثية والأجهزة المعنية بشئون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية فى الدول المعنية . وتعظيماً للفائدة التى تتحقق من التعاون بين الجامعات ، فإن الرابطة يجدر بها أن تقوم بالتنسيق بين هذه البرامج ، حرصا على تحقيق مردود من الموارد المحدودة التى تتوافر لدى الأقطار ، وهو ما تقوم به الدول المتقدمة ذاتها ، رغم التقدم الذى أحرزه كل منها .

٩ - ويرتبط بهذا تحد خاص يرجع إلى التذرع بدعاوى صراع الحضارات للادعاء بالارتباط بين أتباع الإسلام والتخلف ، والاستشهاد بأساليب تناول عدد من الإنجازات العلمية فى مجتمعات إسلامية كما ترد فى تصرفات تأتى بها فئات تساوى التدين بالسلفية المحدودة الأفق . فالدعاوى السلفية ، بسبب عجزها عن تفهم حقيقة التقدم العلمى ، تتمادى فى مقاومته باتهام منجزاته بأنها مخالفة لتعاليم الإسلام .

١٠ - فسواء فى المجالات العلمية أو فى المجالات الإنسانية أو الدينية، يجب أن يزود الخريجون بالقدرة على التعلم الذاتى ، حتى يتمكنوا من أن يتناولوا خلال حياتهم العملية أمورا لم يتلقوها أثناء تلقيهم العلم .

١١ - إن البرامج التى تضعها الجامعات الإسلامية يجب أن تطرق أبوابا جديدة ، تتيح لها مساحة تتزايد عبر الزمن فى تحقيق قدر من الإضافة إلى الحصيلة المعرفية للبشر يضعها موضع تقدير من المجتمع العلمى العالمى . وعلى المعاهد المعنية بالفروع الدينية أن تساهم ، ليس فقط بالاستجابة إلى متطلبات سلامة التعامل مع البرامج العلمية بل عليها أيضا أن تخاطب التفكير العلمى فى المجتمعات الأخرى ، بما يوضح موقف الإسلام من القضايا العلمية المختلفة .

١٢ - فإن على الجامعات المذكورة أن تنظم فيما بينها شبكات علمية ، يجرى من خلالها تنسيق الجهود الذاتية فى مجالى البحث والتعليم هو الذى يكفل أن تصبح الجامعات أقدر على معالجة شئون مجتمعاتها .

١٣ - فإن هناك حاجة ماسة ومتزايدة إلى الحفاظ على الهويات والقيم الثقافية الذاتية وهو ما نجحت فيه مجتمعات جنوب شرق آسيا التى استطاعت أن توظف قيمها الذاتية فى تحقيق التقدم العلمى والثقافى . هذا المضمون الثقافى للتعليم الدينى يقضى بتفتيح أذهان الشباب على كيفية الانتهال من الثقافات الأخرى دون مساس بالقيم الذاتية .

١٤ - فإن الشبكات العلمية بين الجامعات المعنية يجب أن ترتبط بشكل واع بالشبكات العلمية الخارجية . حينئذ يسهل التبادل وفق قواعد الأخذ والعطاء .

١٥ - يجب التدقيق فى مناقشة مقترحات المعونة ، والحرص على ألا تؤدى إلى تغليب الرؤى الخارجية على الاحتياجات الوطنية . ويعنى هذا أن على الأقطار المعنية أن تعظم الاستفادة من المعونات ليس باعتبارها بديلا عن الموارد المحلية ، بل عن طريق مضاعفة هذه الموارد ، حتى يكون للجامعات الرأى الأرجح فى اختيار مجالات المعونة وبرامجها .

١٦ - إن الثقافة الاستهلاكية أصبح لها شأن يوازى المعرفة الإنتاجية ، وبالتالى فإن المهمة التى تقع على عاتق الجامعات ليست فقط تخريج علماء بارزين ومنتجين أكفاء ، بل إن عليها أيضا أن ترسخ القيم السليمة التى تحسن التعامل مع ما وهبنا الخالق عز وجل من نعمة .

١٧ - نقترح أن تشمل خطة تحديث البنية الأساسية للجامعات فى الدول الإسلامية عدة محاور نوجز أهمها فيما يلى :

المحور الأول : الطالب وهو الهدف والمنتج الأساسى للجامعة .

المحور الثانى : الأستاذ الجامعى وعضو هيئة التدريس .

المحور الثالث : الإدارة الجامعية .

١٨ - حتمية انفتاح الجامعات الإسلامية على العالم الغربى بدءاً من متخذى القرار إلى المجتمع العلمى العالمى ، ومثال ذلك الانفتاح العالمى هو القضية الأساسية للصين وما حققته من الإنجازات الرائدة فى هذا الصدد .

١٩ - التقارب بين الأديان والتقارب بين المذاهب فى إطار النظرة العلمية .

ثامناً : ملامح خطة عمل :

هناك حاجة ضرورية لإعداد دراسات وبحوث حول جميع جوانب مشكلات التحديات العلمية والتقنية ودور الجامعات الإسلامية فى مواجهتها ، ويمكن بصفة مبدئية اقتراح البرامج التالية :

البرنامج الأول : السياسات والاستراتيجيات اللازمة لإحداث التنمية العلمية والتقنية فى الدول الإسلامية .

البرنامج الثانى : حفز وكفاءة دور الجامعات الإسلامية فى التقدم التكنولوجى والاقتصادى .

البرنامج الثالث : مشاركة القطاع الخاص فى التعليم العالى .

خاتمة

وهنا يجب على الدول الإسلامية أن تتعامل مع التأثير البالغ لسبعة عوامل رئيسية على التنمية العلمية والتكنولوجية المتوقعة فيها خلال العقود القليلة القادمة ألا وهى :

١ - التغيرات والاتجاهات المستقبلية للتقدم العلمى والتكنولوچى .

٢ - بناء ودعم القدرات العلمية والتكنولوچية المحلية .

٣ - ضرورة توافر بيئة ملائمة لتحقيق تفاعل التقدم العلمى والتكنولوچى مع التنمية الشاملة .

٤ - حتمية التعاون العلمى والتكنولوچى الإقليمى والإسلامى والدولى .

٥ - تعظيم دور الجامعات الإسلامية فى مواجهة التحديات العلمية وفق ما تضمنته الدراسة الحالية .

٦ - الالتزام بخطة عمل محددة البرامج وتوفير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ .

٧ - الحاجة إلى تحقيق التكامل فى خطط العمل العلمية والتكنولوچية لمنظمة المؤتمر الإسلامى والمنظمات الإقليمية المختلفة فى العالم الإسلامى .